



International
Labour
Organization

آثار قيود كوفيد-19 على القطاع الخاص المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تقييم سريع

طارق أبو الحاج، خبير دولي من منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية

الخلفية

من المتوقع أن يكون للقيود الموضوعية لإبطاء انتشار كوفيد-19 عواقب اقتصادية وخيمة تدفع الشركات لوقف عملياتها أو الحد منها. وتعتمد قدرة الشركات على التعامل مع قيود كوفيد-19 بشكل واسع، على السيولة لديها وقدرتها على الحفاظ على التدفقات النقدية الإيجابية خلال الأزمة.

وتقدم خطة الاستجابة للطوارئ التي وضعتها وزارة العمل مصفوفة تحدد خيارات الاستجابة المحتملة لدعم العمال عبر ثلاث فئات رئيسية من المؤسسات، مصنفة وفق الأثر المتوقع لأزمة كوفيد-19.

وتستخدم هذه المذكرة البيانات المتاحة لتقييم أثر أزمة كوفيد-19 على القطاع الخاص المنظم الفلسطيني وتصنيف المؤسسات وفقاً للفئات المحددة في خطة الاستجابة التي وضعتها وزارة العمل، وهي:

- الفئة 1: المؤسسات ذات السيولة الكافية على الرغم من الأزمة
- الفئة 2: المؤسسات التي تواجه قيوداً على السيولة مما يؤثر على العمليات وجدول الأجور بسبب الأزمة
- الفئة 3: المؤسسات التي من المتوقع أن توقف أنشطتها وتفصل جميع العمال

أما عدد العمال العاملين ضمن الفئات المختلفة فيتم تقييمه للحصول على أثر تقديري لقيود كوفيد-19 على العمال، ولعدم تصميم خيارات الاستجابة المحددة في خطة الاستجابة للطوارئ التي وضعتها وزارة العمل على النحو المبين في الجدول 1 أدناه.

الآثار الاقتصادية المتوقعة لكوفيد-19

توقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أثر قيود كوفيد-19 ضمن سيناريوهات مختلفة محددة بطول قيود كوفيد-19. وتستخدم هذه المذكرة التوقعات المحددة في السيناريو حيث استمرت قيود كوفيد-19 لمدة ثلاثة أشهر.

وفي هذا السيناريو، يقدر الجهاز المركزي انخفاض إجمالي الناتج المحلي للعام 2020 بنسبة 13.5 بالمائة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي للعام 2019 وذلك نتيجة لقيود كوفيد-19 (الجدول 2). وهذا أيضاً أقل بنسبة 15.5 بالمائة من توقعات إجمالي الناتج المحلي الأساسي للعام 2020. ويتوقع أن تحصل نصف هذه الخسائر تقريباً (على أساس سنوي) في قطاع الخدمات (51.4 بالمائة). وضمن هذا القطاع، تقدر توقعات الجهاز المركزي انخفاضاً بنسبة 47 بالمائة في القيمة المضافة "لل فنادق والمطاعم"، يليه انخفاضاً بنسبة 19.6 بالمائة في "تجارة الجملة والتجزئة".

الجدول 1: خيارات دعم العمال بحسب فئات العمل

وضع الاستخدام			
موظفو القطاع المنظم المعلن عنهم	عمال القطاع المنظم غير المعلن عنهم	العاملون لحسابهم الخاص (في القطاعات المنظم وغير المنظم)	سائر فئات العمال في القطاع غير المنظم
المؤسسات التي لديها سيولة كافية، لم تتأثر العمليات بشكل كبير	مراجعة سريعة لحال الاستخدام وأهلية الحصول على إجازة مرضية مدفوعة من صاحب العمل	إعانات الإجازة المرضية المدفوعة من الحكومة لدى تشخيص الإصابة بكورونا أو الحجر الطبي الإلزامي	
المؤسسات التي تفتقر إلى السيولة الكافية، تأثر العمليات والرواتب	توسيع صلاحية الاتفاق الثلاثي بحيث يشمل تأخير نسبة 50% من الرواتب تأجيل الضريبة أو الإعفاء عنها وتسديد الرسوم عن المؤسسات المتضررة بشرط حجز الرواتب قروض ممنوحة للمؤسسات المتضررة بشرط حجز الرواتب و/أو برنامج دعم الأجور في حال الطوارئ (مثلاً للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم)	دعم طارئ للدخل يشمل العمال المتضررين والمستضعفين خطّة القرض الشخصي في حال الطوارئ الإعانات النقدية الموسعة بواسطة برنامج التحويلات النقدية (وزارة التنمية الاجتماعية)	
توقّف نشاط المؤسسة وصرّخ العمال	صندوق الضمانات للاسراع في تسديد تقديرات نهاية الخدمة (تحصيل ضمانات الدولة والاعتمادات في عملية الإفلاس)	مراجعة سريعة لحال الاستخدام السابق، صندوق الضمانات لتسديد تقديرات نهاية الخدمة بسرعة (استرداد ضمانات الدولة والاعتمادات في عملية الإفلاس)	

مستويات الأثر في استدامة المؤسسة

المرجع: وزارة العمل. خطة التخفيف من مفاعيل جائحة كورونا على العمال ومكتب منظمة العمل الدولية الإقليمية للدول العربية.

انعكاسات الأزمة الاقتصادية على سوق العمل المحلي

تعتمد هذه المذكرة على أحدث بيانات سلسلة المسح الاقتصادي التي أتاحتها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتصنيف القطاع الخاص المحلي وفقاً لهذه الفئات. ويتضمن هذا المسح بيانات عن القطاع الخاص المنظم المحلي باستثناء العاملين في الزراعة والأنشطة المالية والتأمينية. يفترض النهج التحليلي¹ أن قيود كوفيد-19 تترجم إلى أزمة تدفق نقدي على مستوى المؤسسة. لذلك، يتم تصنيف المؤسسات التي تمت محاكاتها للحفاظ على تدفق نقدي إيجابي بعد صدمة الإيرادات السلبية الناتجة عن قيود كوفيد-19 على أنها مؤسسات من الفئة 1. أما المؤسسات التي تواجه تدفقات نقدية سلبية فيتم تصنيفها في أعقاب الأزمة على أنها مؤسسات من الفئة 2. وفي هذه الأثناء، يفترض أن أولئك الذين يقدر أن لديهم تدفقات نقدية سلبية قبل الأزمة هم الأكثر عرضة للتوقف عن الأنشطة، ويتم تصنيفهم ضمن مؤسسات الفئة 3. تجدون عرضاً حول توزيع هذه الفئات في الجدول 3.

يوضح الملحق الطرق المطبقة في هذه المذكرة¹

الجدول 2: إجمالي الناتج المحلي المتوقع للعام 2020 في ظل 3 أشهر من القيود التي فرضتها جائحة كورونا (بملايين الدولارات)

2019	2020 (كورونا 2019)	% الزيادة نسبة الانخفاض %
\$ 15,764	\$ 13,638	(13.5%)
\$ 1,092	\$ 931	(14.7%)
\$ 1,823	\$ 1,487	(18.4%)
\$ 898	\$ 713	(20.6%)
\$ 9,617	\$ 8,525	(11.4%)
\$ 3,372	\$ 2,712	(19.6%)
\$ 6,012	\$ 5,690	(5.4%)
\$ 233	\$ 123	(47.2%)

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020

الجدول 3: توزيع المؤسسات بحسب الفئة المتضررة وحجم المؤسسة

مجموع المؤسسات	صغيرة الحجم	متوسطة الحجم	كبيرة الحجم
65%	68%	47%	47%
22%	22%	20%	23%
13%	10%	33%	30%

كان لدى 13 بالمئة من الشركات الخاصة الفلسطينية تدفقات نقدية سلبية قبل قيود كوفيد-19 وفقاً للتحليل (الجدول 3). ومن المفترض أن يواجه هؤلاء صعوبات تدفق نقدي أكثر حدة نتيجة لقيود كوفيد-19 وأن يوقفوا أنشطتهم بالكامل ويسرحوا كل عمالهم.

إلى ذلك، كانت المزيد من المؤسسات المتوسطة والكبيرة تعاني من تدفق نقدي سلبي قبل قيود كوفيد-19 (33 بالمئة و30 بالمئة على التوالي). في المقابل، كانت 10 بالمئة فقط من المؤسسات الصغيرة التي تضم أقل من 5 موظفين تعاني من تدفق نقدي سلبي قبل قيود كوفيد-19. والجدير بالذكر هنا أن المؤسسات المتوسطة والكبيرة توظف 74% من العاملين بشكل منظم.

الجدول 4: توزيع المؤسسات من الفئة الثالثة بحسب القطاع والحجم

صناعة	مجموع المؤسسات	صغيرة الحجم	متوسطة الحجم	كبيرة الحجم
صناعة	15%	12%	23%	28%
بناء	16%	10%	17%	21%
تجارة داخلية	14%	11%	44%	15%
خدمات	11%	8%	30%	39%
تخزين ونقل	21%	13%	29%	36%
معلومات واتصالات	15%	12%	19%	22%
المجموع	13%	10%	33%	30%

الجدول 5: عدد موظفي القطاع المنظم المستخدمين في الفئة الثالثة من المؤسسات بحسب القطاع والحجم

صناعة	مجموع المؤسسات	صغيرة الحجم	متوسطة الحجم	كبيرة الحجم
صناعة	18,389	3,544	8,037	6,808
بناء	2,109	39	444	1,626
تجارة داخلية	27,192	8,703	17,087	1,402
خدمات	31,595	4,766	9,841	16,988
تخزين ونقل	1,955	164	1,189	602
معلومات واتصالات	876	124	240	311
المجموع	82,116	17,340	36,838	27,937

تشير التقديرات إلى أنّ حوالي 82000 عامل فقدوا عملهم بسبب الأوضاع الهشة قبل كوفيد-19 (الجدول 5)، ومعظمهم من قطاع الخدمات، يليه قطاعي التجارة والصناعة². ومن المتوقع تسريح المزيد من العاملين في المؤسسات المتوسطة الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة. وفقاً لبيانات مسح القوى العاملة للعام 2019، يعمل ما يقرب من 57 بالمئة من العاملين في القطاع الخاص في مؤسسات منظمة (حوالي 445 ألف عامل). وعلى الرغم من ذلك، لا يتمتع جميع العاملين في القطاع الخاص المنظم بشروط عمل منظمة؛ فنصف العاملين في المؤسسات المنظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة تمّ توظيفهم بشكل غير منظم، ويقدر عددهم بنحو 182 ألف عامل.

² هذه النتائج مدعومة بتحليل إضافي مرتقب لمنظمة العمل الدولية (Al-Botmeh S. and Sadeq T.، 2020) يظهر معدلات مماثلة لفقدان الوظائف، وتشمل فقدان الوظائف في الزراعة. في كلا التحليلين، يعتبر قطاعا التعدين والتصنيع (الصناعة) والخدمات من بين القطاعات الثلاثة الأكثر تضرراً من حيث التوظيف في سوق العمل الفلسطيني المحلي.

الجدول 6: توزيع مؤسسات الفئة 2 بحسب القطاع والحجم

صناعة	مجموع المؤسسات	صغيرة الحجم	متوسطة الحجم	كبيرة الحجم
صناعة	17%	14%	24%	33%
بناء	21%	10%	20%	39%
تجارة داخلية	29%	30%	22%	47%
خدمات	10%	9%	14%	7%
تخزين ونقل	2%	3%	2%	2%
معلومات واتصالات	3%	0%	9%	0%
المجموع	22%	22%	20%	23%

الجدول 7: عدد الموظفين المستخدمين في مؤسسات الفئة 2

صناعة	مجموع المؤسسات	صغيرة الحجم	متوسطة الحجم	كبيرة الحجم
صناعة	20,139	2,871	7,521	9,746
بناء	2,968	34	530	2,403
تجارة داخلية	26,394	11,176	9,855	5,363
خدمات	12,567	3,980	4,900	3,687
تخزين ونقل	89	22	41	25
معلومات واتصالات	172	-	172	-
المجموع	62,328	18,085	23,019	21,224

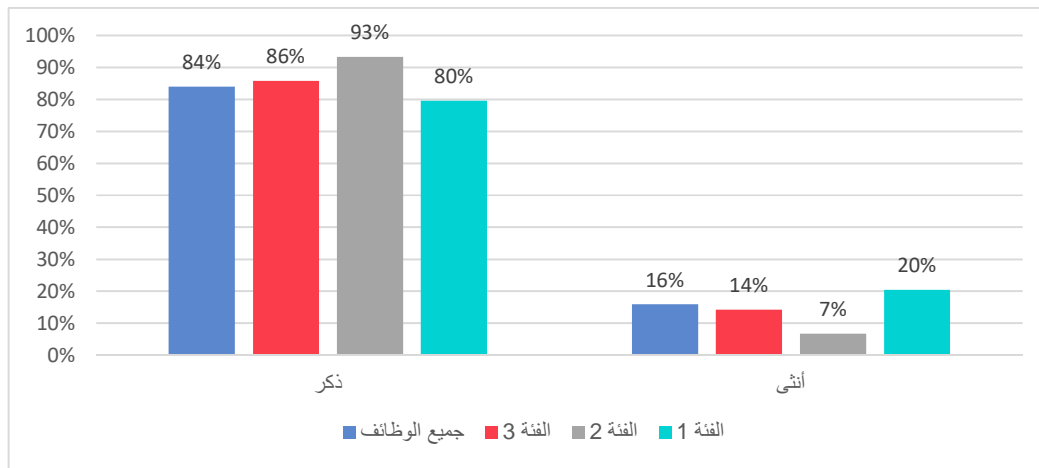
توظف مؤسسات الفئة 2 ما مجموعه 62000 موظف. ويعتبر هؤلاء العمال عرضة لخطر مواجهة انخفاض الأجور أو فقدان العمل. ويعمل غالبية هؤلاء في قطاع التجارة، يليه قطاعي الصناعة والخدمات.

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على حد سواء، فإن العاملين في التجارة معرضون للخطر أكثر من أولئك العاملين في القطاعات المتبقية. أما في المؤسسات الكبيرة، فالعاملون في قطاع الصناعة عرضة لخطر أكبر مقارنة بالقطاعات المتبقية.

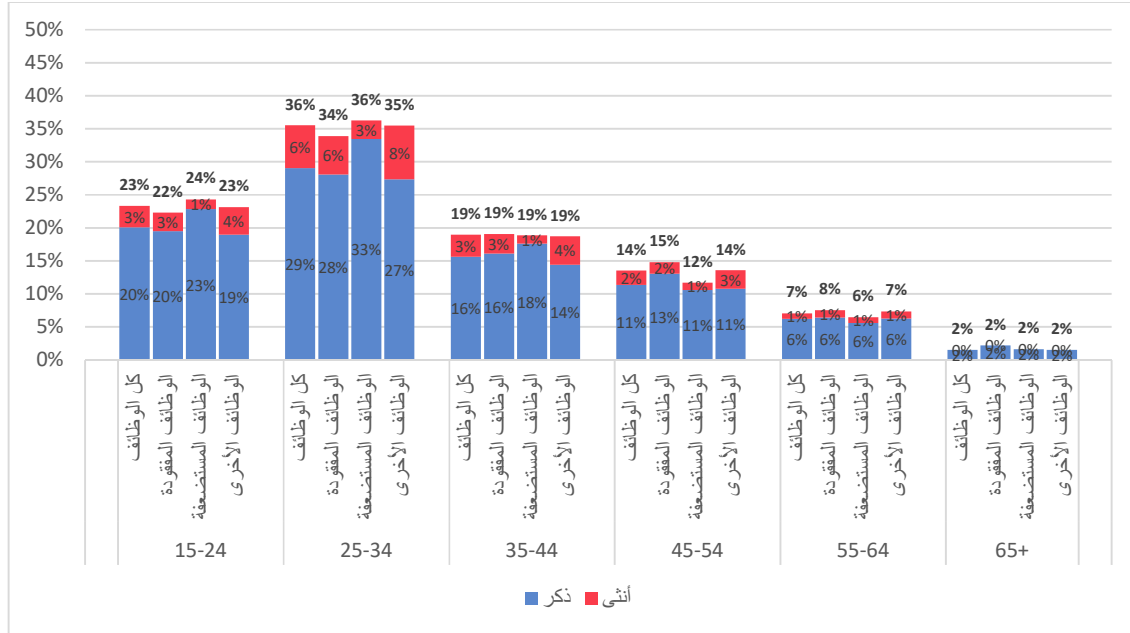
علاوة على ذلك، يتم استخدام المعلومات المأخوذة من سلسلة المسح الاقتصادي ومسح القوى العاملة للعام 2019 بهد تقييم الخصائص والوضع الوظيفي للعمال ضمن كلٍ من الفئات الثلاثة، وكلها موضحة في الرسوم من 1 إلى 6.

يُعتبر العمّال الذين يُرجّح أن يفقدوا وظائفهم في القطاع الخاص المنظم (العاملون في مؤسسات من الفئة 3) انعكاسًا شبه كامل للقوة العاملة الأوسع: 86 بالمئة ذكور، و60 بالمئة دون سن 35 عامًا، و19 بالمئة يعملون لحسابهم الخاص و52 بالمئة يعملون بشكل غير منظم. من جهة أخرى، فإنّ العمال المعرضين لخطر أقل إلى حدّ ما في مواجهة انخفاض الأجور أو فقدان العمل في القطاع الخاص المنظم (العاملون في مؤسسات الفئة 2) هم أصغر سنًا بقليل (62 بالمئة ما دون سن 35 عامًا) ونسبة كبيرة منهم ذكورًا (96 بالمئة ذكور)، كما أنّهم أقلّ مهارة (86 بالمئة من ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة) واحتمال عملهم في المهن البسيطة أكبر (16 بالمئة)، خاصّة في ظل ظروف عمل غير منظمّة (63 بالمئة).

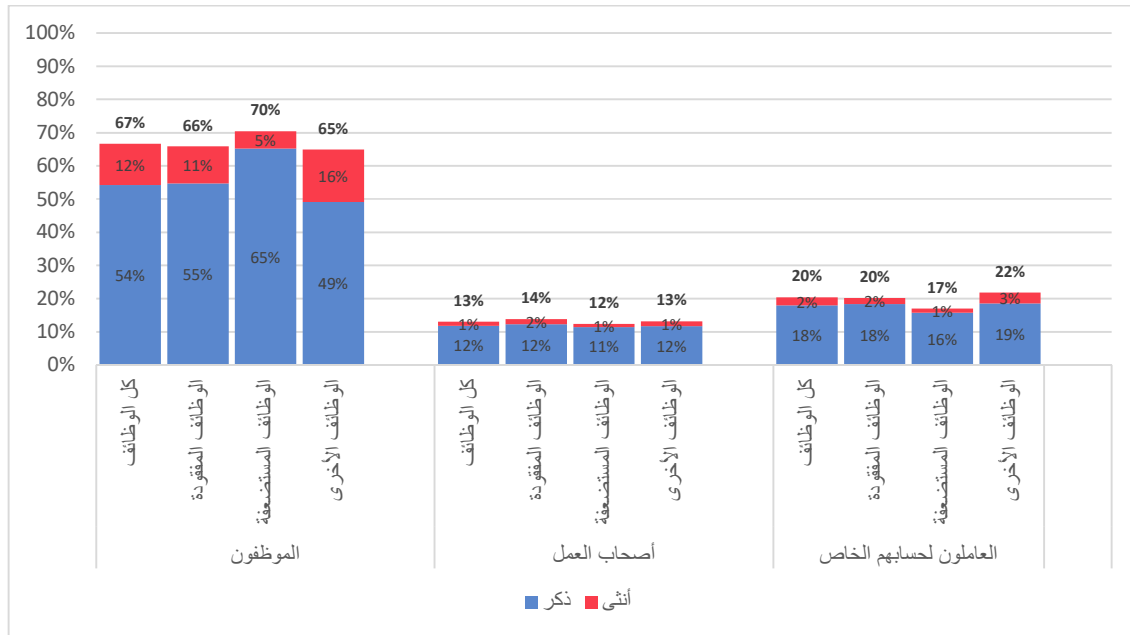
الرسم 1: جنس العمّال بحسب فئة المؤسسات



الرسم 2: سنّ العمال بحسب فئة المؤسسات³

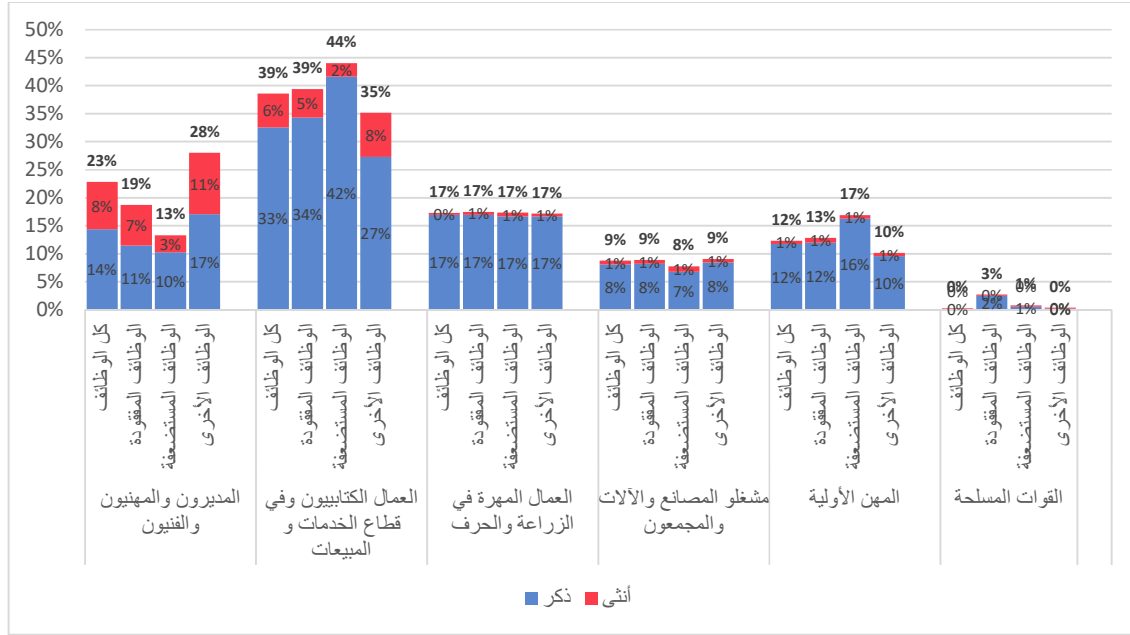


الرسم 3: وضع الاستخدام بالنسبة إلى العمال بحسب فئة المؤسسات

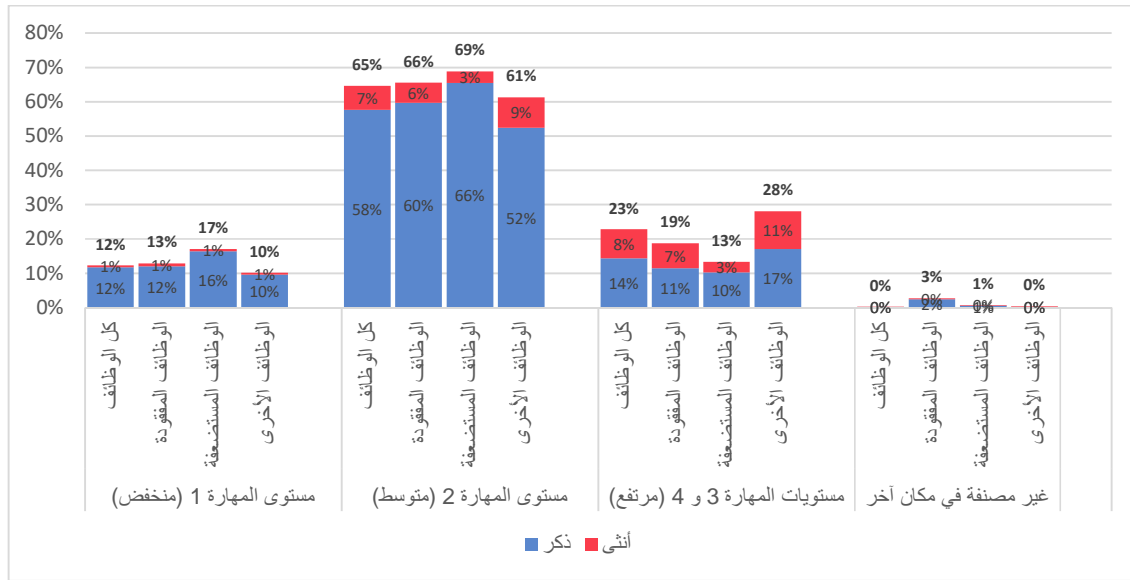


³ يُقصد بفئات المؤسسات في الجداول من 2 إلى 6 "الوظائف الأخرى" (الفئة 1) و"الوظائف المستضعفة (الفئة 2) و"الوظائف المفقودة (الفئة 3).

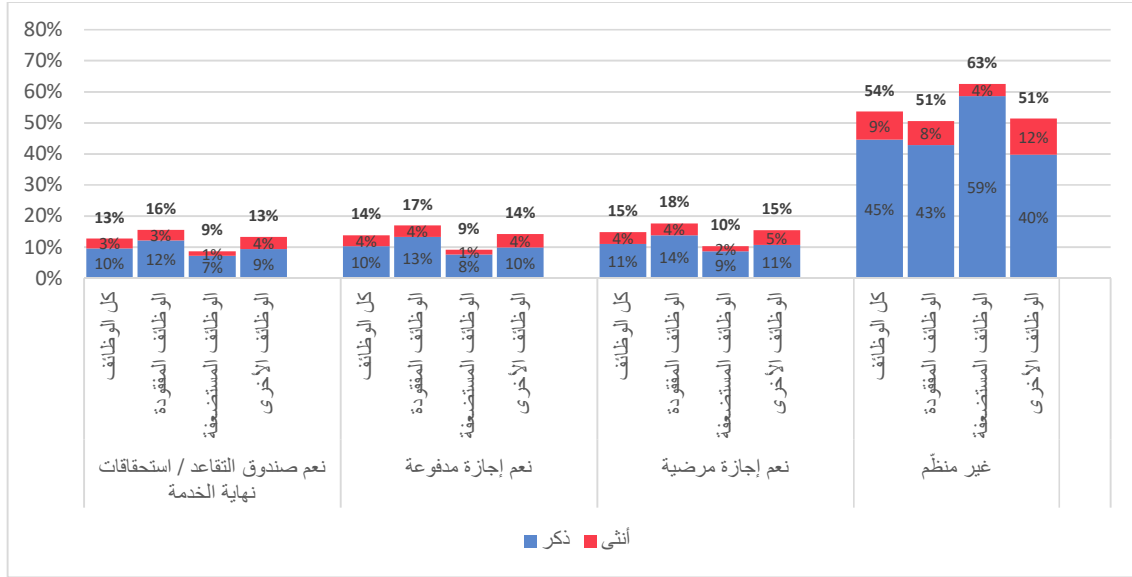
الرسم 4: مهنة العمال بحسب فئة المؤسسات



الرسم 5: مستوى مهارات العمال بحسب فئة المؤسسات



الرسم 6: مستوى العمل في القطاع غير المنظم والوصول إلى المنافع المخصصة للعامل موزعين بحسب فئة المؤسسات



يقدم التحليل تقديراً لتوزيع العمال حسب حالة التوظيف عبر الفئات الثلاث. وهذا يشمل الموظفين الذين يشغلون وظائف منظمة، والموظفين الذين لديهم وظائف غير منظمة⁴ والعاملين لحسابهم الخاص. ويظهر ذلك في الجدول 8. إلى ذلك، يتضمن الجدول 8 العدد التقديري لجميع العاملين في القطاع غير المنظم (أي وحدة الإنتاج غير المنظمة)، على الرغم من أن هذا لم يتم تقسيمه حسب فئة العمل⁵.

وتوفر مطابقة أعداد العاملين في الجدول 8 مع التدخلات المقترحة في الجدول 1 تقديراً للعدد المحتمل للمستفيدين من كل تدخل. وتجدونه مفصلاً في الجدول 9.

⁴ يشير التعريف هنا إلى ما إذا كانت الوظيفة - وليست وحدة الإنتاج - منظمة أم غير منظمة. إذا كان الشخص موظفاً، يتم تحديد ذلك بناءً على ارتباطه بقانون العمل الوطني أو استحقاقه لبعض إعانات العمل (إجازة مدفوعة وإجازة مرضية مدفوعة والمساهمة في صناديق التقاعد). إذا كان الشخص يعمل لحسابه الخاص، فهذا يعتمد على وحدة الإنتاج. ويتم تصنيف جميع العاملين في الأسرة والمساهمين فيها (بدون أجر) على أنهم يشغلون وظائف غير منظمة.

⁵ يؤدي تطبيق النتائج الموضوعية للقطاع المنظم على حساب نسبة العاملين في القطاع غير المنظم في كل فئة إلى ما يقرب من 55000 عامل في القطاع غير المنظم في الفئة 2 و58000 في الفئة 3. ومع ذلك، فإن تصنيف مؤسسات القطاع غير المنظم وفقاً للنتائج المحددة للقطاع المنظم يعتمد بناءً على افتراضات غير سليمة ولا يمكن الدفاع عنها، وبالتالي لم يتم اعتمادها في هذا التحليل.

الجدول 8: توزيع العمّال بحسب وضع الاستخدام عبر الفئات الثلاث

وضع الاستخدام				مستويات الأثر في استدامة المؤسسة
موظفو القطاع المنظم المعلن عنهم	عمّال القطاع المنظم غير المعلن عنهم	العاملون لحسابهم الخاص (في القطاعين المنظم وغير المنظم)	سائر فئات العمّال في القطاع غير المنظم	
74,150 موظف	21,686 موظف	58,597 عامل	242,256 عامل (جميع الفئات)	الفئة 1 المؤسسات التي لديها سيولة كافية، لم تتأثر العمليات بشكل كبير
39,312 موظف	5,123 موظف	17,893 عامل		الفئة 2 المؤسسات التي تفقر إلى السيولة الكافية، تأثر العمليات والرواتب
43,034 موظف	13,131 موظف	25,950 عمل		الفئة 3 توقّف نشاط المؤسسة وصرّ العمّال

الجدول 9: عدد عمّال القطاع المنظم المقدّر والضروري بحسب طبيعة التدخّل

العمّال	التدخل
21,686	مراجعة سريعة لحال الاستخدام وأهليّة الحصول على إجازة مرضيّة مدفوعة من صاحب العمل
187,854	إعانات الإجازة المرضيّة المدفوعة من الحكومة لدى تشخيص الإصابة بـكورونا أو الحجر الطبي الإلزامي
44,435	توسيع صلاحية الاتفاق الثلاثي بحيث يشمل تأخير نسبة 50% من الرواتب
44,435	تأجيل الضريبة أو الإعفاء عنها وتسديد الرسوم عن المؤسسات المتضررة بشرط حجز الرواتب
44,435	قروض ممنوحة للمؤسسات المتضررة بشرط حجز الرواتب و/أو برنامج دعم الأجور في حال الطوارئ (مثلاً للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم)
43,034	صندوق الضمانات للإسراع في تسديد تقديرات نهاية الخدمة (تحصيل ضمانات الدولة والاعتمادات في عملية الإفلاس)
13,131	مراجعة سريعة لحال الاستخدام السابق، صندوق الضمانات لتسديد تقديرات نهاية الخدمة بسرعة (استرداد ضمانات الدولة والاعتمادات في عملية الإفلاس)
43,843	دعم طارئ للدخل يشمل العمّال المتضررين والمستضعفين خطة القرض الشخصي الإعانات النقدية الموسعة بواسطة برنامج التحويلات النقدية (وزارة التنمية الاجتماعية)

الجدول 10: النفقات السنوية المتراكمة للمؤسسات من الفئة 2

الحجم	النشاط	التدفق النقدي الحر	التدفقات النقدية التشغيلية	الإففاق على الغائدة	النفقات الرأسمالية	فاتورة الأجور	الضمان الاجتماعي	إجمالي مبلغ التعويض	المنافع	الضرائب والرسوم
صغيرة الحجم	صناعة	\$ 8,009,291	\$ 8,260,134	\$ -	\$ 250,842	.	\$ 291,665	\$ 16,162,697	\$ 8,095,319	\$ 557,338
	بناء	\$ 172,336	\$ 174,022	\$ -	\$ 1,685	\$ 325,915	\$ 14,043	\$ 339,958	\$ 30,041	\$ 20,869
	تجارة داخلية	\$ 118,995,819	\$ 122,449,816	\$ 8,053	\$ 3,462,051	\$ 52,393,359	\$ 662,313	\$ 53,055,672	\$ 18,860,523	\$ 8,264,770
	خدمات	\$ 34,909,738	\$ 34,993,502	\$ -	\$ 83,764	\$ 16,328,139	\$ 120,150	\$ 16,448,289	\$ 5,879,008	\$ 414,338
	تخزين ونقل	\$ 3,065	\$ 2,135	\$ 930	\$ -	\$ 90,525	\$ -	\$ 90,525	\$ 3,917	\$ 446
	معلومات واتصالات	\$ 35	\$ 35	\$ -	\$ -	\$ -	\$ -	\$ -	\$ 278	\$ -
	المجموع	\$ 162,090,284	\$ 165,879,644	\$ 8,983	\$ 3,798,342	\$ 85,008,970	\$ 1,088,171	\$ 86,097,141	\$ 32,869,086	\$ 9,257,761
متوسطة الحجم	صناعة	\$ 23,923,606	\$ 26,056,843	\$ 67,926	\$ 2,201,163	\$ 56,299,773	\$ 699,457	\$ 56,999,230	\$ 8,963,186	\$ 1,487,662
	بناء	\$ 3,269,713	\$ 3,356,487	\$ -	\$ 86,774	\$ 6,198,237	\$ 143,271	\$ 6,341,508	\$ 217,433	\$ 113,882
	تجارة داخلية	\$ 127,538,070	\$ 132,219,888	\$ 713,022	\$ 5,394,839	\$ 68,043,620	\$ 766,910	\$ 68,810,530	\$ 6,450,615	\$ 6,870,788
	خدمات	\$ 14,495,660	\$ 15,907,770	\$ -	\$ 1,412,109	\$ 26,855,950	\$ 331,886	\$ 27,187,836	\$ 5,356,560	\$ 1,882,104
	تخزين ونقل	\$ 106,210	\$ 132,689	\$ -	\$ 26,480	\$ 351,654	\$ -	\$ 351,654	\$ 4,273	\$ 12,666
	معلومات واتصالات	\$ 153,670	\$ 154,774	\$ -	\$ 1,104	\$ 2,766,339	\$ 43,620	\$ 2,809,959	\$ 91,824	\$ 178,559
	المجموع	\$ 169,486,929	\$ 177,828,451	\$ 780,948	\$ 9,122,469	\$ 160,515,573	\$ 1,985,144	\$ 162,500,717	\$ 21,083,891	\$ 10,545,661
كبيرة الحجم	صناعة	\$ 59,642,188	\$ 66,902,127	\$ 83,662	\$ 7,343,601	\$ 81,196,832	\$ 2,207,186	\$ 83,404,018	\$ 14,079,771	\$ 1,681,260
	بناء	\$ 7,125,520	\$ 6,995,110	\$ 193,083	\$ 62,672	\$ 15,887,360	\$ 209,181	\$ 16,096,541	\$ 326,120	\$ 731,504
	تجارة داخلية	\$ 101,507,170	\$ 105,101,281	\$ 88,180	\$ 3,682,290	\$ 40,843,941	\$ 821,828	\$ 41,665,769	\$ 2,927,989	\$ 3,242,998
	خدمات	\$ 15,109,363	\$ 15,640,917	\$ 52,870	\$ 584,424	\$ 27,155,797	\$ 914,206	\$ 28,070,003	\$ 3,756,442	\$ 324,529
	تخزين ونقل	\$ 70,136	\$ 70,136	\$ -	\$ -	\$ 126,155	\$ -	\$ 126,155	\$ 505	\$ -
	معلومات واتصالات	\$ -	\$ -	\$ -	\$ -	\$ -	\$ -	\$ -	\$ -	\$ -
	المجموع	\$ 183,454,377	\$ 194,709,571	\$ 417,795	\$ 11,672,987	\$ 165,210,085	\$ 4,152,401	\$ 169,362,486	\$ 21,090,827	\$ 5,980,291

الجدول 11: النفقات السنوية المتراكمة للمؤسسات من الفئة 3

الحجم	النشاط	التدفق النقدي الحز	التدفقات النقدية التشغيلية	الإلتحاق على القائدة	النفقات الرأسمالية	فاتورة الأجور	الضمان الاجتماعي	إجمالي مبلغ التعويض	المنافع	الضرائب والرسوم
صغيرة الحجم	صناعة	\$ (16,631,921)	\$ (14,671,145)	\$ 4	\$ 1,960,779	\$ 21,958,977	\$ 177,843	\$ 22,136,820	\$ 4,094,268	\$ 437,817
	بناء	\$ (253,207)	\$ (250,053)	\$ -	\$ 3,154	\$ 228,262	\$ 5,897	\$ 234,159	\$ 17,317	\$ 12,722
	تجارة داخلية	\$ (59,541,204)	\$ (57,760,776)	\$ 50,710	\$ 1,831,139	\$ 49,138,098	\$ 171,327	\$ 49,309,425	\$ 10,209,220	\$ 1,633,483
	خدمات	\$ (18,142,219)	\$ (10,897,610)	\$ 7,263	\$ 7,251,872	\$ 25,208,894	\$ 124,296	\$ 25,333,190	\$ 2,850,041	\$ 544,187
	تخزين ونقل	\$ (613,940)	\$ (515,314)	\$ -	\$ 98,627	\$ 1,037,879	\$ 336	\$ 1,038,215	\$ 135,690	\$ 41,039
	معلومات واتصالات	\$ (485,031)	\$ (349,749)	\$ 1,997	\$ 137,278	\$ 767,640	\$ 5,991	\$ 773,631	\$ 112,317	\$ 63,588
	المجموع	\$ (95,667,522)	\$ (84,444,647)	\$ 59,974	\$ 11,282,849	\$ 98,339,750	\$ 485,690	\$ 98,825,440	\$ 17,418,853	\$ 2,732,836
متوسطة الحجم	صناعة	\$ (47,200,955)	\$ (43,033,152)	\$ 1,365	\$ 4,169,168	\$ 63,710,210	\$ 1,381,254	\$ 65,091,464	\$ 8,246,656	\$ 2,170,032
	بناء	\$ (3,407,613)	\$ (2,956,672)	\$ 32,312	\$ 483,254	\$ 3,628,640	\$ 411,672	\$ 4,040,312	\$ 51,628	\$ 251,636
	تجارة داخلية	\$ (84,588,702)	\$ (82,287,252)	\$ 207,254	\$ 2,508,704	\$ 82,681,468	\$ 346,418	\$ 83,027,886	\$ 13,463,837	\$ 1,139,579
	خدمات	\$ (42,615,000)	\$ (41,032,606)	\$ -	\$ 1,582,394	\$ 49,362,968	\$ 1,270,873	\$ 50,633,841	\$ 3,880,972	\$ 859,295
	تخزين ونقل	\$ (6,419,039)	\$ (5,440,261)	\$ 91,470	\$ 1,070,249	\$ 8,114,834	\$ 61,710	\$ 8,176,544	\$ 174,361	\$ 212,087
	معلومات واتصالات	\$ (957,386)	\$ (431,824)	\$ -	\$ 525,562	\$ 1,860,089	\$ 12,762	\$ 1,872,851	\$ 77,960	\$ 60,243
	المجموع	\$ (185,188,695)	\$ (175,181,767)	\$ 332,401	\$ 10,339,331	\$ 209,358,209	\$ 3,484,689	\$ 212,842,898	\$ 25,895,414	\$ 4,692,872
كبيرة الحجم	صناعة	\$ (53,546,368)	\$ (36,832,789)	\$ 298,853	\$ 17,012,432	\$ 60,587,670	\$ 1,878,517	\$ 62,466,187	\$ 13,603,445	\$ 2,759,546
	بناء	\$ (16,584,437)	\$ (5,181,413)	\$ 43,264	\$ 11,446,288	\$ 22,997,154	\$ 3,752,025	\$ 26,749,179	\$ 210,234	\$ 2,304,083
	تجارة داخلية	\$ (9,589,212)	\$ (9,084,127)	\$ 462,647	\$ 967,733	\$ 11,172,007	\$ 293,284	\$ 11,465,291	\$ 844,508	\$ 1,318,072
	خدمات	\$ (106,084,837)	\$ (92,861,651)	\$ -	\$ 13,223,186	\$ 158,270,854	\$ 13,553,625	\$ 171,824,479	\$ 6,537,769	\$ 1,329,281
	تخزين ونقل	\$ (2,383,022)	\$ (2,138,418)	\$ 9,812	\$ 254,417	\$ 3,567,369	\$ 27,860	\$ 3,595,229	\$ 72,294	\$ 92,633
	معلومات واتصالات	\$ (2,512,151)	\$ (2,479,381)	\$ -	\$ 32,771	\$ 5,149,065	\$ 352,297	\$ 5,501,362	\$ 94,150	\$ 68,767
	المجموع	\$ (190,700,027)	\$ (148,577,779)	\$ 814,576	\$ 42,936,827	\$ 261,744,119	\$ 19,857,608	\$ 281,601,727	\$ 21,362,400	\$ 7,872,382

فرص للتخفيف من أثر الأزمة

تدهور الاقتصاد الفلسطيني على مدى السنوات العديدة الماضية، ما أدّى إلى تراجع قدرة القطاع الخاص على استيعاب أثر قيود كوفيد-19 والتخفيف منه. وتهيمن الشركات الصغيرة التي تملكها العائلات على القطاع الخاص الفلسطيني، وقد لعبت تقليدياً دوراً توسعياً هاماً خلال أوقات الأزمات.

تميل الشركات التي تملكها العائلات إلى إعطاء الأولوية لاستمرارية التوظيف على حساب تراكم رأس المال والنمو المستقبلي. على سبيل المثال، أدت العمليات العسكرية في غزة في العام 2014 إلى ركود الاقتصاد الفلسطيني مع انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لقطاع غزة بنسبة 15 بالمئة. مع ذلك، ارتفع إجمالي العمالة في مؤسسات القطاع الخاص المنظم في قطاع غزة بنسبة 4.1 بالمئة مقارنة بالعام 2013. بينما انخفضت العمالة بأجر بنسبة متواضعة بلغت 3.6 بالمئة، وانخفضت قيمة الإضافات الإجمالية في الأصول الثابتة بنسبة 71.4 بالمئة خلال الفترة نفسها.

ونتيجة لذلك، شكّلت النفقات الرأسمالية للقطاع الخاص نسبة ضئيلة بلغت 1.5 بالمئة من القيمة المضافة في 2018، بانخفاض بأكثر من نصف مستويات 2013 (3.5 بالمئة). وهذا الأمر لا يترك مجالاً للقطاع الخاص الفلسطيني لاستيعاب الأزمة بدون تخفيض كبير في الأجور وفقدان الوظائف.

من بين مقترحات الاستجابة التي تمّ أخذها في الاعتبار في خطة استجابة وزارة العمل كان الإعفاء من القروض. ومع ذلك، فإن أسعار الفائدة المرتفعة والمتطلبات الصارمة للضمانات حدّت تقليدياً من الوصول إلى القروض، وخاصة للمؤسسات الصغيرة.

بالإضافة إلى ذلك، وافقت وزارة العمل وممثلو القطاع الخاص والنقابات العمالية مبدئياً على تأجيل دفع 50 بالمئة من أجور شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل للعاملين في سوق القطاع الخاص المحلي.

هذا، ويظهر تحليل المحاكاة باستخدام البيانات الإجمالية عن نفقات المؤسسات عبر الفئات الثلاثة أن مقترحات مثل الإعفاء من الضريبة السنوية ورسوم المرافق العامة لديها القدرة على تخفيف صعوبات السيولة للمؤسسات من الفئة 2 - تخفيض هذه الفئة من 22 بالمئة إلى 14 بالمئة وتخفيض عدد العمّال أمر معرّض لخطر مواجهة انخفاض الأجور أو فقدان الوظيفة (الجدول 12).

الجدول 12: محاكاة الأثر الناتج عن خيارات الاستجابة

نسبة المؤسسات	لا إجابة	خفض النفقات الرأسمالية بنسبة 50%	الإعفاء من الضريبة السنوية ومن رسوم المرافق العامة	خفض فاتورة الأجور لشهري مارس/أبريل بنسبة 50%
الفئة 1	65%	65%	73%	66%

الفئة 2	22%	22%	14%	21%
الفئة 3	13%	13%	13%	13%
عدد العمّال				
الفئة 1	159,434	160,317	172,589	168,769
الفئة 2	62,328	61,806	50,911	53,275
الفئة 3	82,116	81,756	80,378	81,834

إحدى النتائج المثيرة للاهتمام التي تظهر في الجدول 12 هي حقيقة أنّ الإعفاء السنوي من الضرائب ورسوم المرافق العامة يُظهر إمكانية تأمين حوالي 11000 وظيفة من الفئة 2 نتيجة لتخفيض بنسبة 8 نقاط مئوية (وصولاً إلى 14 بالمئة) في نسبة المؤسسات من الفئة 2. في المقابل، يُظهر التخفيض بنسبة 50 بالمئة في فاتورة الأجور لشهري آذار/مارس ونيسان/أبريل إمكانية تأمين حوالي 9000 وظيفة من الفئة 2 نتيجة لتخفيض نقطة مئوية واحدة فقط في نسبة المؤسسات التي تدرج تحت الفئة الثانية. أما الاختلاف في الأثر على المؤسسات والوظائف فيتم تفسيره من خلال حقيقة أن المحاكاة السابقة تفيد بشكل أساسي المؤسسات الصغيرة العاملة في الأنشطة التجارية، بينما تفيد المحاكاة الأخيرة أيضاً المؤسسات المتوسطة والكبيرة العاملة في الخدمات والأنشطة الصناعية.

على وجه التحديد، تُظهر محاكاة الإعفاء من الضرائب ورسوم المرافق ما يقرب من 10600 مؤسسة تنتقل من الفئة 2 إلى الفئة 1 – 94 بالمئة منها مؤسسات صغيرة و72 بالمئة منها تعمل في التجارة. ويُظهر التخفيض بنسبة 50 بالمئة في محاكاة فاتورة الأجور لشهري آذار/مارس ونيسان/أبريل حوالي 1200 مؤسسة تنتقل من الفئة 2 إلى الفئة 1 – 41 بالمئة منها مؤسسة متوسطة وكبيرة و81 بالمئة منها في قطاعي الخدمات والصناعة.

يُقدّر أن تكلف سياسة الإعفاء من الضرائب ورسوم المرافق العامة للمؤسسات من الفئة 2 حوالي 59 مليون دولار أمريكي من الإيرادات العامة الضائعة، بينما يُقدّر التخفيض بنسبة 50 بالمئة في فاتورة الأجور لشهري آذار/مارس ونيسان/أبريل بنحو 29 مليون دولار أمريكي في النفقات المتأخرة. وتشير هذه النتائج إلى أن نظام دعم الأجور سيكون أكثر فعالية من حيث التكلفة في الحفاظ على الوظائف من نظام الإعفاء من الضرائب ورسوم المرافق العامة. ومع ذلك، تشير النتائج أيضاً إلى أن نظام الإعفاء من الضرائب ورسوم المرافق العامة من شأنه أن يدعم المؤسسات الصغيرة بشكل غير متناسب وبالتالي يدعم عدداً أكبر من المؤسسات. وبالفعل، فإن خطة الطوارئ الخاصة بوزارة العمل تنظر في برنامج طارئ لدعم الأجور. ويعرض الجدول 13 نتائج محاكاة دعم الأجور التي تتراوح من 10 بالمئة إلى 50 بالمئة من فاتورة أجور مؤسسات الفئة 2 و3. كما يُقدّم الجدول 14 الكلفة المقدّرة عبر مجموعة من الخيارات والفئات وحجم المؤسسات، وفقاً لشروط 2018.

الجدول 13: محاكاة الأثر الناتج عن خطة دعم الأجور

نسبة المؤسسات	خفض فاتورة الأجور بنسبة				
	10%	20%	30%	40%	50%
الفئة 1	66%	68%	69%	70%	73%
الفئة 2	21%	19%	18%	17%	17%

10%	12%	13%	13%	13%	الفئة 3
عدد العمّال					
208,556	197,712	189,221	178,528	169,761	الفئة 1
30,159	34,850	39,046	46,218	52,644	الفئة 2
65,163	71,316	75,611	79,132	81,473	الفئة 3

الجدول 14: الكلفة المقدّرة لخطة دعم الأجور بحسب الفئات وحجم المؤسسات

المجموع	حجم المؤسسة			الإعانات	فئة المؤسسات
	كبيرة الحجم	متوسطة الحجم	صغيرة الحجم		
\$ 41,073,463	\$ 16,521,009	\$ 16,051,557	\$ 8,500,897	10%	الفئة 2
\$ 82,146,926	\$ 33,042,017	\$ 32,103,115	\$17,001,794	20%	
\$123,220,388	\$ 49,563,026	\$ 48,154,672	\$25,502,691	30%	
\$164,293,851	\$ 66,084,034	\$ 64,206,229	\$34,003,588	40%	
\$205,367,314	\$ 82,605,043	\$ 80,257,787	\$42,504,485	50%	
\$ 56,944,208	\$ 26,174,412	\$ 20,935,821	\$ 9,833,975	10%	الفئة 3
\$113,888,416	\$ 52,348,824	\$ 41,871,642	\$19,667,950	20%	
\$170,832,623	\$ 78,523,236	\$ 62,807,463	\$29,501,925	30%	
\$227,776,831	\$104,697,648	\$ 83,743,284	\$39,335,900	40%	
\$284,721,039	\$130,872,060	\$104,679,105	\$49,169,875	50%	

الملحق: المنهجية

يعتمد هذا التقييم السريع بيانات سلسلة المسح الاقتصادي للعام 2018 (أحدث البيانات المتاحة) وبيانات مسح القوى العاملة للعام 2019 - وكلاهما مقدم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الأساليب المطبقة موجهة نحو تحديد فئات المؤسسات والعمال المفصلة في الجدول 1 من هذا التقرير، الذي يقدم مصفوفة من خيارات الاستجابة التي اقترحتها وزارة العمل للاستجابة للأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

ولاستكمال التقييم، يتم تحديد ثلاث فئات من المؤسسات تمثل الصفوف العريضة الثلاثة لمصفوفة خيارات الاستجابة على أنها (1) المؤسسات ذات السيولة الكافية على الرغم من الأزمة، (2) المؤسسات التي تواجه قيوداً على السيولة مما يؤثر على العمليات وجدول الأجور بسبب الأزمة و(3) المؤسسات التي من المتوقع أن توقف أنشطتها وتفصل جميع عمالها.

يعتمد التحليل على توقعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن أثر قيود كوفيد-19 على الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع كما هو مفصل في الجدول 2 من هذا التقرير. وتعكس المحاكاة أثر الانخفاض المتوقع في إجمالي الناتج المحلي باستخدام معاملات نموذج الانحدار - المقدرّة ببيانات سلسلة المسح الاقتصادي - المتعلقة بالإيرادات على مستوى المؤسسة مع التحكم في القيمة المضافة على مستوى حجم المؤسسة وقطاع النشاط والمنطقة، مع شروط التفاعل للقيمة المضافة، حجم المؤسسة والقطاع. يتم سرد نتائج النموذج في الجدول A1.

يتم استخدام المعلمات المقدرّة لمحاكاة الإيرادات على مستوى المؤسسة في ضوء التغيير المتوقع في إجمالي الناتج المحلي. وأخيراً، يتم تقدير محاكاة التدفق النقدي الحرّ باستخدام محاكاة الإيرادات في ظل افتراض التكاليف الثابتة. ويتم الاعتماد على ذلك في تقدير فئات المؤسسات الثلاثة على النحو التالي:

- الفئة 1: المؤسسات التي تمت محاكاتها للحفاظ على التدفق النقدي الإيجابي بعد صدمة كوفيد-19؛
- الفئة 2: المؤسسات التي تمت محاكاتها للحصول على تدفق نقدي سلبي بعد صدمة كوفيد-19؛
- الفئة 3: المؤسسات التي كان لها تدفق نقدي سلبي قبل صدمة كوفيد-19.

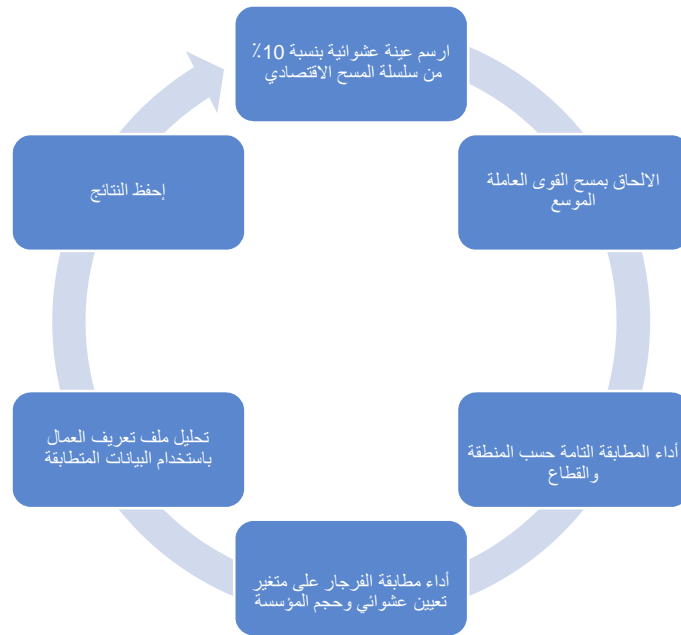
وفقاً لذلك، تُعتبر الوظائف ضمن مؤسسات الفئة 1 آمنة، في حين أنّ الوظائف ضمن مؤسسات الفئة 2 معرضة للخطر، ويفترض أن تكون الوظائف ضمن مؤسسات الفئة 3 قد ضاعت.

ومع ذلك، فإنّ الهدّ من التحليل ليس فقط تصنيف المؤسسات في القطاع الخاص الفلسطيني وفقاً لأثر جائحة كوفيد-19، ولكن أيضاً لبناء ملف تعريف للعمال الذين توظّفهم هذه المؤسسات، ودرجة السمة غير المنظمة لترتيباتهم التعاقدية، وبالتالي الحصول على إجازة وإعانات أخرى قد يعتمدون عليها.

في ضوء قيود بيانات سلسلة المسح الاقتصادي، يسعى التحليل إلى زيادة البيانات بمعلومات إضافية من بيانات مسح القوى العاملة. ومع ذلك، ونظراً لأن سلسلة المسح الاقتصادي ومسح القوى العاملة مستمدة من أطر عيّينات مختلفة تماماً، فإنها لا تقدم نهجاً مباشراً لدمج مجموعتي البيانات. لهذا السبب، يعتمد هذا التحليل على طريقة مونت كارلو لإجراء عملية أخذ عينات عشوائية متكررة وخوارزمية المطابقة من أجل

استنتاج معلومات إضافية حول ملف تعريف العمّال الذين تمّت محاكاتهم لفقدان عملهم (الفئة 3) أو أولئك الذين تكون وظائفهم هشة (الفئة 2).

الرسم أ. 1: تكرار عملية أخذ العينات والمطابقة



يبدأ التحليل برسم عيّنة عشوائية من المؤسسات المدرجة في بيانات سلسلة المسح الاقتصادي، والتي يتم إلحاقها ببيانات مسح القوى العاملة فيما بعد. ويجري توسيع بيانات مسح القوى العاملة باستخدام أوزان أخذ العينات للتوصل إلى أقصى قدر من فرص المطابقة. تقوم خوارزمية المطابقة المستخدمة في التحليل بإجراء عملية مطابقة أولية دقيقة بناءً على المنطقة أو مكان الإقامة وقطاع النشاط الاقتصادي. يعني هذا بشكل أساسي أنه لا يمكن مطابقة العمّال في قطاع غزة (الضفة الغربية) إلا مع المؤسسات في قطاع غزة (الضفة الغربية) فقط ضمن القطاع نفسه.

بعد ذلك، يتم إجراء مطابقة الفرجار على متغيرين؛ أولهما عشوائي يُرسم مع كل تكرار ويقدم عنصرًا عشوائيًا في تمرين المطابقة. يتم رسم هذا المتغير العشوائي من توزيع منتظم يتراوح من 0 إلى 10، بينما يتم تحديد عرض الفرجار عند 3. وهذا يضمن أنه في كل تكرار يمكن إجراء مطابقة ضمن ثلاث سجلات مسح القوى العاملة، المحددة بشكل عشوائي. أما متغير مطابقة الفرجار الثاني فهو متغير ترتيبي يمثل حجم المؤسسة بقيم تتراوح من 1 للمؤسسة الصغيرة إلى 3 للمؤسسة الكبيرة. ويتم تحديد عرض الفرجار عند 1، ما يضمن عدم مطابقة العاملين في بيانات مسح القوى العاملة المبلغ عنها للعمل في المؤسسات الصغيرة مع المؤسسات الكبيرة في بيانات سلسلة المسح الاقتصادي أو لا يمكن مطابقة العمّال الذين تمّ الإبلاغ عن عملهم في المؤسسات الكبيرة مع المؤسسات الصغيرة. بشكل عام، ينتج عن هذه الخوارزمية مطابقة 1 إلى

1، دون استبدال، للعاملين في بيانات مسح القوى العاملة (الحالات) مع المؤسسات في بيانات سلسلة المسح الاقتصادي (التحكّم) على غرار الطريقة التي سيتمّ إجراؤها في طرق التقييم شبه التجريبية.

بمجرد إجراء المطابقة، يتمّ حفظ الجداول الأساسية لخصائص العامل مثل الجنس والفئة العمرية والمهنة ومستوى المهارة أو الترتيبات التعاقدية لكلّ تكرار. ويعكس التحليل المقدم في هذه الورقة - وتحديدًا الرسوم من 1 إلى 6 - متوسط النتائج من إجمالي 500 تكرار.

الجدول أ. 1: أبرز نتائج نموذج الانحدار. المتغيرة المستقلة = العائد المستقل (In(Revenue)

المعاملات	المتغيرات
0.398*** (0.0460)	In(VA) [قيمة مضافة = VA]
-1.575** (0.706)	مؤسسة متوسطة الحجم
3.051* (1.704)	مؤسسة كبيرة الحجم
0.158** (0.0633)	مؤسسة متوسطة الحجم X In(VA)
-0.109 (0.132)	مؤسسة كبيرة الحجم X In(VA)
-4.115*** (0.483)	القطاع: التصنيع
-2.009 (1.561)	القطاع: الكهرباء، الغاز، البخار، وتوفير التكييف
-2.746*** (0.556)	القطاع: الإمداد بالمياه، الصرف الصحي، إدارة النفايات وعمليات التصليح
-4.298*** (0.547)	القطاع: البناء
-2.659*** (0.482)	القطاع: تجارة البيع بالتجزئة وبالعجلة؛ تصليح الآليات السيّارة والدراجات النارية
-3.076*** (0.516)	القطاع: النقل والتخزين
-4.853*** (0.484)	القطاع: السكن وخدمة الطعام
-3.370*** (0.525)	القطاع: المعلومات والاتصالات
-5.837*** (0.559)	القطاع: العقارات
-5.288*** (0.488)	القطاع: النشاطات المهنية والعلمية والفنية
-4.932*** (0.495)	القطاع: نشاطات التأجير والإيجار
-5.547*** (0.491)	القطاع: التعليم
-3.005*** (0.487)	القطاع: الصحة البشرية والعمل الاجتماعي
-5.193*** (0.487)	القطاع: الفنون والتسلية والترفيه
-5.426*** (0.483)	القطاع: خدمات أخرى
0.344*** (0.0461)	التصنيع X In(VA)
0.172 (0.163)	لكهرباء، الغاز، البخار، وتوفير التكييف X In(VA)
0.219*** (0.0546)	الإمداد بالمياه، الصرف الصحي، إدارة النفايات وعمليات التصليح X In(VA)
0.377*** (0.0525)	البناء X In(VA)
0.234*** (0.0460)	تجارة البيع بالتجزئة وبالعجلة؛ تصليح الآليات السيّارة والدراجات النارية X In(VA)
0.216*** (0.0497)	النقل والتخزين X In(VA)
0.438*** (0.0464)	السكن وخدمة الطعام X In(VA)
0.215*** (0.0513)	المعلومات والاتصالات X In(VA)
0.451*** (0.0547)	العقارات X In(VA)
0.406*** (0.0467)	النشاطات المهنية والعلمية والفنية X In(VA)
0.377*** (0.0477)	نشاطات التأجير والإيجار X In(VA)
0.435*** (0.0473)	التعليم X In(VA)

0.181*** (0.0466)	الصحة البشرية والعمل الاجتماعي X ln(VA)
0.380*** (0.0467)	الفنون والتسلية والترفيه X ln(VA)
0.405*** (0.0462)	خدمات أخرى X ln(VA)
1.806** (0.712)	مؤسسة متوسطة الحجم X التصنيع
0.195 (1.909)	مؤسسة متوسطة الحجم X الكهرباء، الغاز، البخار، وتوفير التكييف
0.598 (0.936)	مؤسسة متوسطة الحجم X الإمداد بالمياه، الصر □ الصحي، إدارة النفايات وعمليات التصليح
3.047*** (0.822)	مؤسسة متوسطة الحجم X البناء
1.005 (0.707)	مؤسسة متوسطة الحجم X تجارة البيع بالتجزئة وبالجملة؛ تصليح الآليات السيارة والدراجات النارية
2.760*** (0.767)	مؤسسة متوسطة الحجم X النقل والتخزين
0.906 (0.738)	مؤسسة متوسطة الحجم X السكن وخدمة الطعام
0.0649 (0.864)	مؤسسة متوسطة الحجم X المعلومات والاتصالات
1.690 (1.141)	مؤسسة متوسطة الحجم X العقارات
1.745** (0.747)	مؤسسة متوسطة الحجم X النشاطات المهنية والعلمية والفنية
0.910 (0.784)	مؤسسة متوسطة الحجم X نشاطات التأجير والإيجار
1.590** (0.724)	مؤسسة متوسطة الحجم X التعليم
0.818 (0.776)	مؤسسة متوسطة الحجم X الصحة البشرية والعمل الاجتماعي
1.918*** (0.727)	مؤسسة متوسطة الحجم X الفنون والتسلية والترفيه
3.806*** (0.717)	مؤسسة متوسطة الحجم X خدمات أخرى
-2.709 (1.720)	مؤسسة كبيرة الحجم X التصنيع
-9.167 (9.331)	مؤسسة كبيرة الحجم X الكهرباء، الغاز، البخار، وتوفير التكييف
1.764 (7.378)	مؤسسة كبيرة الحجم X الإمداد بالمياه، الصر □ الصحي، إدارة النفايات وعمليات التصليح
-1.932 (1.820)	مؤسسة كبيرة الحجم X البناء
-2.351 (1.739)	مؤسسة كبيرة الحجم X تجارة البيع بالتجزئة وبالجملة؛ تصليح الآليات السيارة والدراجات النارية
-4.536** (1.882)	مؤسسة كبيرة الحجم X النقل والتخزين
-0.0981 (1.842)	مؤسسة كبيرة الحجم X السكن وخدمة الطعام
-5.445*** (1.838)	مؤسسة كبيرة الحجم X المعلومات والاتصالات
-3.782 (5.774)	مؤسسة كبيرة الحجم X العقارات
-1.318 (1.873)	مؤسسة كبيرة الحجم X النشاطات المهنية والعلمية والفنية
-2.643 (1.973)	مؤسسة كبيرة الحجم X نشاطات التأجير والإيجار
-1.918 (1.727)	مؤسسة كبيرة الحجم X التعليم
-3.707** (1.747)	مؤسسة كبيرة الحجم X الصحة البشرية والعمل الاجتماعي
-1.740 (2.222)	مؤسسة كبيرة الحجم X الفنون والتسلية والترفيه
-3.332* (1.730)	مؤسسة كبيرة الحجم X خدمات أخرى
-0.134** (0.0639)	مؤسسة متوسطة الحجم X التصنيع X ln(VA)
-0.0179 (0.190)	مؤسسة متوسطة الحجم X الكهرباء، الغاز، البخار، وتوفير التكييف X ln(VA)
-0.0425 (0.0879)	مؤسسة متوسطة الحجم X الإمداد بالمياه، الصر □ الصحي، إدارة النفايات وعمليات التصليح X ln(VA)
-0.256*** (0.0738)	مؤسسة متوسطة الحجم X البناء X ln(VA)
-0.0309 (0.0635)	مؤسسة متوسطة الحجم X تجارة البيع بالتجزئة وبالجملة؛ تصليح الآليات السيارة والدراجات النارية X ln(VA)
-0.218*** (0.0696)	مؤسسة متوسطة الحجم X النقل والتخزين X ln(VA)
-0.0751 (0.0669)	مؤسسة متوسطة الحجم X السكن وخدمة الطعام X ln(VA)
0.0172 (0.0787)	مؤسسة متوسطة الحجم X المعلومات والاتصالات X ln(VA)
-0.142 (0.0999)	مؤسسة متوسطة الحجم X العقارات X ln(VA)
-0.160** (0.0674)	مؤسسة متوسطة الحجم X النشاطات المهنية والعلمية والفنية X ln(VA)
-0.0716 (0.0710)	مؤسسة متوسطة الحجم X نشاطات التأجير والإيجار X ln(VA)
-0.150** (0.0655)	مؤسسة متوسطة الحجم X التعليم X ln(VA)
-0.0597 (0.0706)	مؤسسة متوسطة الحجم X الصحة البشرية والعمل الاجتماعي X ln(VA)

-0.154** (0.0657)	مؤسسة متوسطة الحجم x الفنون والتسلية والترفيه x ln(VA)
-0.346*** (0.0646)	مؤسسة متوسطة الحجم x خدمات أخرى x ln(VA)
0.159 (0.133)	مؤسسة كبيرة الحجم x التصنيع x ln(VA)
0.606 (0.574)	مؤسسة كبيرة الحجم x الكهرباء، الغاز، البخار، وتوفير التكييف x ln(VA)
-0.0758 (0.483)	مؤسسة كبيرة الحجم x الإمداد بالمياه، الصرف الصحي، إدارة النفايات وعمليات التصليح x ln(VA)
0.0842 (0.142)	مؤسسة كبيرة الحجم x البناء x ln(VA)
0.184 (0.134)	مؤسسة كبيرة الحجم x تجارة البيع بالتجزئة وبالجملة؛ تصليح الآليات السيارة والدراجات النارية x ln(VA)
0.316** (0.147)	مؤسسة كبيرة الحجم x النقل والتخزين x ln(VA)
-0.0801 (0.143)	مؤسسة كبيرة الحجم x السكن وخدمة الطعام x ln(VA)
0.377*** (0.142)	مؤسسة كبيرة الحجم x المعلومات والاتصالات x ln(VA)
0.196 (0.400)	مؤسسة كبيرة الحجم x العقارات x ln(VA)
0.0182(0.146)	مؤسسة كبيرة الحجم x النشاطات المهنية والعلمية والفنية x ln(VA)
0.120 (0.152)	مؤسسة كبيرة الحجم x نشاطات التأجير والإيجار x ln(VA)
0.0402 (0.134)	مؤسسة كبيرة الحجم x التعليم x ln(VA)
0.257* (0.135)	مؤسسة كبيرة الحجم x الصحة البشرية والعمل الاجتماعي x ln(VA)
0.0901 (0.175)	مؤسسة كبيرة الحجم x الفنون والتسلية والترفيه x ln(VA)
0.175 (0.134)	مؤسسة كبيرة الحجم x خدمات أخرى x ln(VA)
0.0494*** (0.00394)	المنطقة: قطاع غزة
7.662*** (0.482)	الثابت

ملاحظات = 136,240؛ ص التريبيعية = 0.826؛ الأخطاء المعيارية بين هالين؛ $p < 0.01$ ، $p < 0.05$ ، $p < 0.1$ *

ما يجدر ملاحظته هنا أن هذا التحليل السريع يواجه قيوداً ويستند إلى افتراضات مهمة. من بين القيود حقيقة أن بيانات المعيار البيئي والاجتماعي (سلسلة المسح الاقتصادي) لا تشمل الزراعة أو الخدمات المالية والتأمينية. بالإضافة، إن البيانات المستخدمة تعود للعام 2018 إذ لم يتم إصدار بيانات سلسلة المسح الاقتصادي للعام 2019 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

من بين الافتراضات الافتراض الأساسي بأن التدفق النقدي السلبي يمثل مؤشراً على ضيق وإفلاس وشيك. صحيح أن التدفق النقدي السلبي غالباً ما يُنظر إليه على أنه مؤشر ضعف، غير أن ذلك قد يكون مضللاً في ظلّ ظروف معينة. على سبيل المثال، من الممكن أن يكون للمؤسسات النامية ذات النفقات الرأسمالية الكبيرة - مؤشر على نمو الإنتاجية في المستقبل - تدفق نقدي حرّ سلبي. ومع ذلك، كانت البيئة الاقتصادية العامة في فلسطين في السنوات الخمسة التي سبقت العام 2020 صعبة ولا تحمل أي مؤشرات على استثمارات كبيرة.